STATE OF LIBYA

دولة ليبيا

بيان دولة ليبيا

الدولة العضو في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية يلقيه السفير

د .عادل محمد الشكاحي

مندوب ليبيا الدائم لدى منظمة حظر الاسلحة الكيميائية في فعاليات اجتماع المجلس التنفيذي في الدورة المئة واحدى عشر المنعقد في مدينة لاهاي بتاريخ 10-13 مارس 2026 م

المدير العام ،

أصحاب السعادة المندوبون الموقرون ،

والسيدات والسادة المستشارين ،

يشرّفني، باسم وفد دولة ليبيا بصفتها عضواً مراقباً في المجلس التنفيذي، أن أقف أمامكم لإلقاء هذا البيان.

وأتقدّم في البداية بتحية خالصة إلى سعادة السيد توماس شيب، سفير وممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمناسبة استمرار رئاسته للدورة الحادية عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي. وإننا إذ نثمن عالياً ما أبداه سعادته خلال رئاسته للدورة السابقة من كفاءة وحنكة دبلوماسية، لنعرب عن ثقتنا في أن قيادته الحكيمة ستسهم في توجيه مداولاتنا نحو تحقيق النتائج المرجوة، وإثراء أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق .

كما يطيب لنا، في هذا المقام، أن أعرب عن خالص التقدير وعظيم الامتنان لسعادة السيد فرناندو أرياس، المدير العام للمنظمة، ولكافة العاملين في الأمانة الفنية، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة ومخلصة. إننا نثمن عالياً عملهم الدؤوب في تعزيز دعائم هذه المنظمة، وتطوير أدائها الفني والسياسي، والحفاظ على ركائز القانون الدولي التي تقوم عليها، الأمر الذي يستحق كل إشادة وتقدير.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من الثوابت الراسخة للسياسة الخارجية لدولة ليبيا، ورؤيتها الاستراتيجية القائمة على مبادئ السلم والأمن الدوليين، فإننا نجدد التأكيد على موقفنا المبدئي والواضح، القاضي بالرفض القاطع والمطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية، أو التهديد باستخدامها، من قبل أي جهة كانت، وتحت أي ظرف، وفي أي بقعة من العالم. إننا نعتبر اللجوء إلى هذه الوسائل المحرمة جريمة نكراء وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتقويضاً صريحاً للأسس الأخلاقية والقيم الإنسانية التي تجمعنا، واعتداءً سافراً على الضمير الإنساني المشترك .

وتأكيداً لهذا الموقف، تُجدد ليبيا التزامها الراسخ والكامل بالتنفيذ الشامل لجميع مواد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وإيمانًا بأهمية توسيع رقعة الالتزام الدولي بهذا الاتفاق القانوني المحوري، فإننا ننضم بكل قوة إلى الجهود الدولية الحثيثة الداعية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية. ومن هذا المنبر، نهيب بالدول التي لم تنضم إليها بعد، أن تبادر فوراً ودون إبطاء ، للانضمام إلى هذه الأسرة الدولية، مساهمةً في تعزيز الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

إن دولة ليبيا إذ تثمن الجهود الكبيرة والمقدرة التي تضطلع بها الأمانة الفنية، لا سيما في إطار إطلاق المرحلة السابعة من برنامج أفريقيا، فإنها تعرب عن عميق تقديرها للإنجازات الملموسة التي تحققت خلال مرحلته السادسة. وانطلاقاً من حرصنا على تحويل هذه البرامج إلى واقع عملي يساهم في بناء القدرات، فإن الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية في ليبيا تعمل على تعزيز كوادرها الوطنية النوعية والمتخصصة، وتطوير خبراتها الفنية. ويأتي هذا الجهد ليسهم بفاعلية في تحقيق الأمن الكيميائي على المستويين الإقليمي والدولي، مستفيدين من الدعم المقدم عبر هذه البرامج الهادفة.

تتابع دولة ليبيا باهتمام بالغ التطورات الإيجابية في ملف الأسلحة الكيميائية السورية ونحن إذ نرحب بالتعاون البناء الذي أبدتهُ حكومة الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية، فإننا نعرب عن دعمنا الكامل للقرار C-30/DEC.8 بتاريخ 28 نوفمبر 2025 م الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف. ونرى في هذه التطورات خطوات هامة ومشجعة تمثل منعطفاً حاسماً نحو بناء جسور الثقة، وإغلاق هذا الملف بشكل نهائي وشامل، بما يعزز مصداقية المنظمة ويحقق أهدافها.

السيد الرئيس،

تدرك دولة ليبيا الأهمية المتزايدة للتقنيات الناشئة، وعلى رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما ينطوي عليه تأثيرها المزدوج من فرص وتحديات لتنفيذ بنود الاتفاقية. وبناءً على المخرجات القيمة للمؤتمر العالمي الأول الذي استضافته مدينة الرباط في أكتوبر 2024، تدعو ليبيا إلى مواصلة وتعزيز النقاش البناء داخل أروقة المنظمة حول هذه القضية المحورية ، كما نشدد على أهمية ضمان دمج وتكامل .

التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر مع برامج التعاون الدولي، ولا سيما تلك الموجهة للدول النامية، لدعم هيئاتها الوطنية وتمكينها من مواكبة هذا التطور التقني المتسارع

وفي هذا الإطار، تدعو ليبيا الأمانة الفنية إلى النظر في اعتماد برامج تدريبية متخصصة ودورات تأهيلية نوعية، تستهدف الكوادر الوطنية الواعدة في السلطات الوطنية للدول الأطراف، مع العمل على دعم وتمويل هذه البرامج. إن هدفنا هو إتاحة فرص متكافئة لهذه الكوادر للإسهام بفعالية في تنفيذ أحكام الاتفاقية، كما نهدف إلى تأهيلهم لشغل مناصب داخل المنظمة، مما يثري عملها بخبرات وكفاءات متنوعة.

السيد الرئيس،

وفي سياق تطوير العمل المؤسسي للمنظمة، فإن دولة ليبيا، إذ تقدر الجهود التي يبذلها المدير العام لتحسين التمثيل الجغرافي، فإنها تحث على اغتنام كل الفرص المتاحة لمعالجة الاختلالات القائمة في هذا الشأن. ونؤكد على أهمية إيلاء اهتمام خاص للمناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة ألا يشكل تطبيق سياسات مثل "مدة الخدمة" عائقاً يحول دون وصول مرشحين مؤهلين وذوي كفاءة عالية من تلك المناطق إلى مراكز صنع القرار والعمل الفني داخل المنظمة.

وتؤمن دولة ليبيا إيماناً راسخاً بأن بناء توافق الآراء يشكل الآلية الأساسية والأمثل لاعتماد القرارات المصيرية التي تهم الدول الأطراف. غير أننا، وفي الحالات التي يتعذر فيها تحقيق هذا التوافق، نؤيد تطبيق آليات التصويت بدقة وعدالة تامة، ووفقاً لأحكام اللائحة الداخلية، لضمان نزاهة العمليات الانتخابية والحفاظ على حقوق جميع الدول وفي هذا السياق، نؤكد أهمية مواصلة الحوار البناء والتشاور المكثف للوصول إلى صيغ توافقية تراعي مصالح الجميع وتصون حقوق الدول الأطراف كافة .

في الختام، السيد الرئيس،

يجدد وفد دولة ليبيا التأكيد على دعمه الكامل وغير المشروط لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى التزامه الراسخ والمستمر بالتنفيذ الكامل والشامل لجميع بنود الاتفاقية. واستناداً إلى تجربتنا الوطنية في التعاون الشفاف والمثمر مع المنظمة، والتي نعتز بها، فإننا نؤكد استعدادنا الدائم لتعزيز أواصر التعاون البناء مع الأمانة الفنية ومع جميع الدول الأطراف. وندعو الجميع إلى العمل سوياً لدعم فعالية المنظمة، وتعزيز دعائم السلم والأمن الدوليين، تحقيقاً لتطلعات شعوبنا في عالم أكثر أمناً واستقراراً .

أخيراً ،،

السيد الرئيس،

نتقدم بطلب نشر هذا البيان على الموقع الإلكتروني العام للمنظمة وفي مركز الوثائق (كاتاليست) كوثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة .

،،، الممثلية الدائمة لدولة ليبيا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ،،،